عذر يكره ذكره في المزيد والمفيد وذكر في المحفة والبدايع انه لا يكره
والاول اظهر لما ري انه عليه السلام كان اذا سجد امكن انفه وجبهته
من الارض ولم يرفع انفه دون جبهته فكذلك يجوز سجوده ولكن
يكره ان كان بغير عذر عند ابي حنيفة وقالا لا يجوز السجود بالانف
الا اذا كان بجبهته قذر وهو رواية اسد بن عمرو عن ابي حنيفة وفي الزاهدي
وذكر الانف وهو اسم لما صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارنبة وان
عليه ان يمكن ما صلب منه وفي كفاية الجالس عن ابي حنيفة اذا وضع ارنبة
انفه لا يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع جزء في السجود او قعد وهو متجافي
التحيتين من الجنك لا يجوز سجوده بالاجماع وان اي ولو كان ذلك من عذر
مانع من لزوم السجود على الجبهة او الانف بل اذا عرض العذر المانع يومي
بالسجود ايماء ولا يسجد على خرقة ولا اذا قدر لسقوط السجود عنه بوجود العذر
في محله وهو الجبهة والانف وضع اليدين والركبتين والسجود ليس بواجب
اي بفرض بل سنة عندنا خلافا لزفر والشافعي فان ذلك فرض عندهما
حتى لو سجد افعا يديه او ركبتيه لا يجوز سجوده عندهما وكذا عند الامام
احمد لحديث المتقدم ولنا ان السجود يتحقق بدونه وتمام تحقيقه في الشرح
ولو سجد ولم يضع قدميه او احديهما على الارض لا يجوز سجوده ولو
وضع احديهما جازكما قالوا لو قام على قدم واحدة وقيل لا يجوز ايضا في
روايتان وذكر الترتاشي ان اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية
وذكر الاكمل انه الحق وهو بعيد عنه على ما قررناه في الشرح والمراد من وضع
القدم وضع اصابعها وان وضع اصبعا واحدة او وضع ظهر القدم
بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا فلا وفهم منه

ان المراد

وانما يجوز

ان المراد بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها
والا فهو وضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبه
له واكثر الناس عنه غافلون ولو سجد بسبب الازدحام على فخذ خارجا
لو كان به منعه عن السجود على غير الفخذ يجوز سجوده على الفخذ في المختار
ولا يجوز بلا عذر على المختار كذا في الخلاصة ولو وضع كفه بالارض وسجد
عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر الا انه يكره وهو اي السجود على الفخذ
قول ابي حنيفة ولم يروعن الامامين مخالفته وان سجد على ركبته لا يجوز
سجوده سواء كان بعذر او بغير عذر بل هو ايماء وفي الزاهدي عن الحسن
الاصح انه اذا سجد على فخذيه او ركبتيه بعذر جاز والا فلا وان سجد على
ظهر رجل وفي ذلك الرجل يسجد على ظهره وفي صلاة التي يصليها الساجد
يجوز سجوده وان سجد على ظهر رجل ليس في صلاة التي فيها لا يجوز سجوده
لان الضرورة انما تتحقق عند الاشتراك في الصلوة لا عند عدمه والجواز مخصوص
بعذر الازدحام فلا يجوز بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اي اعلى من موضع
القدمين ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبنتين منضوبتين جاز السجود
عليه والا اي وان لم يكن ارتفاعه ذلك القدر بل كان اقل فلا يجوز السجود
عليه واراد باللبنة في قوله مقدار لبنتين لبنة بخارى وهي ربع ذراع عرض
ستة اصابع فمقدار ارتفاع اللبنتين المنضوبتين نصف ذراع اثنى عشرة
اصبعا وفي الزاهدي لو سجد المريض على وسادة ان كان دون صدره يجوز كما الصحيح
والاقرب ما ذكره المصنف ولو سجد على كور عمامته وهو ما يقال كار
العمامة وكورها اذا اثارها ولفها وهذه العمامة عشرة كور اي ادور
او سجد على فاضل ثوبه اي الذي هو لابسه اذا وضع كور العمامة او فاضل

Copyright © Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)